سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice
كانون الأول /ديسمبر 2017

تقرير خاص حول قضية الممرضة "غصون مرشد" وعملية حرمانها من حريّتها في الغوطة الشرقية

"تصريحات متناقضة وروايات متضاربة حول الحادثة، بعد اتهام لجيش الإسلام بعملية الخطف رغبة في السيطرة على جميع مفاصل الحياة في دوما"

عن منظّمة سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة:

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية. تضمّ العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من السوريين والسوريات على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضمّ في فريقها المؤسس أكاديميين من جنسيات أخرى.

تعمل المنظمة من أجل (سوريا) التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

مقدّمة:

في عصر يوم الأربعاء الموفق 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، تمّ توقيف الممرضة "غصون مرشد" وهي مديرة قسم الحواضن في مشفى التوليد الكائن في مدينة دوما[1]، وذلك خلال عودتها إلى منزلها في المدينة، ووفقاً لمراسل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة فقد تضاربت الروايات حول ما إذا كان توقيف الممرضة "غصون" قد تمّ بموجب مذكرة قضائية وبطريقة قانونية أم لا، كما تباينت الروايات أيضاً حول صحة التهم الموجه ضدها، فوفقاً للعديد من الشهادات التي حصلت عليها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، وتحديداً من **العاملين في مجلس القضاء الأعلى**[2] **في الغوطة الشرقية**، فقد تمّ توقيف الممرضة بموجب مذكرة قضائية، وذلك بناءً على عدة شكاوي مدنية وردت إلى مجلس القضاء الأعلى، حول "المعاملة السيئة" التي كانت تمارسها الممرضة "غصون" مع الأطفال وذويهم إضافة إلى تورطها "بمشاكل أخلاقية" أخرى، كما أنّ هنالك بعض الشكاوي التي أفادت بتعمد الإهمال للأطفال ما أدى إلى موت بعضهم.

وفي الجانب الآخر، فقد نفى العديد من شهود العيان ما ذكر سابقاً، إذ قال العديد **من ناشطي مدينة دوما** لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ الممرضة "غصون مرشد" كانت قد تعرضت للاعتقال بأسلوب "الخطف" من قبل عناصر جيش الإسلام ولم يتم توقيفها بطريقة قانونيّة، فيما أشار العديد منهم إلى أنّ التهم الموجهة إليها هي مجرد تهم كيدية وملفقة تماماً، باعتبار أنّ الممرضة معروفة بانتقاداتها الحادة لجيش الإسلام، كما نوّه العديد منهم إلى أنّ هذه الحادثة تعكس محاولات جيش الإسلام للسيطرة على كافة مفاصل الحياة في مدينة دوما، وتحديداً محاولته السيطرة على النقطة الطبية في المدينة، ولاسيما عقب تمكنه من فرض السيطرة على المجلس المحلي وسلك القضاء والشرطة في المدينة خلال الأشهر الأخيرة من عام 2017.

أولاً: بيانات متضاربة:

بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، أعلن جيش الإسلام عبر بيان أصدره على قناة التلغرام، أن لا علاقة له بحادثة توقيف الممرضة "غصون مرشد"، وبأنّ التوقيف تمّ بناءً على مذكرة رسمية صادرة عن القضاء، كما أشار في بيانه إلى أنّ الممرضة موقوفة على ذمة التحقيق وبأنه تمّ إبلاغ المكتب الطبي في الغوطة الشرقية بهذا الشأن.

[1] تخضع مدينة دوما لسيطرة كاملة من قبل فصيل جيش الإسلام. ظلّت "غصون مرشد" حتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذا التقرير كانون الأول/ديسمبر 2017.

[2] تشكل القضاء في الغوطة الشرقية على عدة مراحل، حيث تمّ البدء بتشكيل المحاكم المدنية في مدن وبلدات الغوطة الشرقية مع بدايات العام 2013، وفي منتصف العام 2014 تمّ تشكيل ما يسمى ب"مجلس القضاء الموحد" والذي تم فيه توحيد المحاكم بكل أرجاء الغوطة الشرقية، ولمّا حدث اقتتال بين فصائل المعارضة السورية المسلحة في الغوطة الشرقية بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2016، تمّ تقسيم القضاء إلى جسمين، أحدهما ضمن المناطق التي يسيطر عليها فيلق الرحمن والقسم الآخر ضمن مناطق سيطرة جيش الاسلام، وفي عام 2017 تمّ تشكيل مجلس القضاء الأعلى بمختلف أنحاء سوريا- الخارجة عن سيطرة القوات النظامية السورية- وكان من ضمن المجالس المنطوية ضمنه هو مجلس القضاء في منطقة دوما وما حولها.

جيش الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة السياسية

الله أكبر

توضيح

لا علاقة لجيش الإسلام بقضية توقيف مديرة قسم الحواضن بمشفى التوليد في الغوطة الشرقية، وقد اجتمع النائب العام لمجلس القضاء الأعلى بالإخوة في إدارة المشفى، وأوضح أنّ أمر التوقيف قد صدر أصولاً بموجب مذكرة قضائية، وأن السيدة مديرة الحواضن موقوفة على ذمة التحقيق.

إننا إذ ننفي علاقة جيش الإسلام بالقضية، ونؤكد أنّ مجلس القضاء الأعلى هو الجهة المسؤولة عن الأمور القضائية، لنهيب بكل غيور على الثورة أن يتثبّت من الأخبار التي تصله، وألا يقحم الثوّار ويتّهمهم زوراً بما هم منه براء.

الواقع في 2017/12/16م
الموافق لـ28/ربيع الأول/1438هـ

صورة تظهر البيان الصادر عن جيش الإسلام بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي نفى فيه علاقته بقضية توقيف المرضة "غصون المرشد"، وأكدّ فيه على أنّ توقيفها تمّ بموجب مذكره قضائية، مصدر الصورة: قناة التلغرام الخاصة بجيش الإسلام.

ومن جهتها تحفّظت مديرية الصحة في دمشق وريفها عن نشر أي معلومات حول قضية توقيف المرضة "غضون مرشد" في الأيام الأولى من حادثة توقيفها، لكنها وبتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، أدانت عبر بيان لها، توقيف المرضة دون توجيه مذكرة قضائية أو أمنية للممرضة، أو للجهة الإدارية أو المسلكية التي تتبع لها، كما طالبت في بيانها كافة الجهات المعنية، بضرورة العمل للإفراج عن المرضة وإحالتها إلى القضاء في حال ثبت ما يستوجب التحقيق معها.

الحكومة السورية المؤقتة
وزارة الصحة
مديرية الصحة في دمشق و ريفها

Syrian Interim Government
Ministry of Health
Damascus and Rural Damascus' Directorate of Health

الرقم: ١٤٩/ص
التاريخ: ٢٠١٧/١٢/١٦

تصريح

حول اعتقال رئيسة قسم الحواضن في دوما

في يوم الأربعاء الواقع في ٢٠١٧/١٢/١٣ تم اعتقال الممرضة رئيسة قسم الحواضن في مدينة دوما واقتيادها لجهة غير معلومة أثناء فترة عملها في المركز، علماً بأنه لم توجه أي مذكرة قضائية أو أمنية للممرضة أو للجهة الإدارية والمسلكية التي تتبع لها الممرضة وفق الأصول القانونية والقضائية الواجب اتباعها، مما يجعل من هذا الاعتقال تعسفياً يخالف القانون.

وعليه فأن مديرية الصحة في دمشق وريفها ترفض هذا العمل الغير مسؤول وتطالب كافة الجهات المعنية في المدينة بضرورة الإفراج عن الممرضة وإحالتها للقضاء في حال وجود جرم يستوجب الإيقاف الاحتياطي على ذمة التحقيق ليتسنى للقضاء القيام بعمله المنوط به في تطبيق القانون وحماية الحقوق والحريات العامة في المجتمع، وإعلام مديرية الصحة بكل ا يتعلق بهذه القضية أصولاً.

مدير صحة دمشق وريفها
د. عماد قباني

نسخة إلى:
- المرسل إليه
- الديوان للحفظ

الصفحة ١ من ١

DirectorateOfHealth.SY
generalmanager@directorateofhealth.net
t.me/DirectorateOfHealth
VoIP: 1950

صورة تظهر البيان الصادر عن مديرية الصحة في دمشق وريفها بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي أدانت فيه توقيف الممرضة "غصون مرشد" وطالبت فيه كافة الجهات المعنية بالعمل للإفرج عن الممرضة وإحالتها للقضاء في حال ثبت مايستوجب التحقيق معها، مصدر الصورة: صفحة الفيس بوك الخاصة بمديرية الصحة في دمشق وريفها.

ثانياً: رد مجلس القضاء الأعلى وتوضيح ملابسات التوقيف:

أثار البيان الصادر عن مديرية الصحة في دمشق وريفها حفيظة مجلس القضاء الأعلى في الغوطة الشرقية، ليردّ ببيانين منفصلين، أحدهما صدر بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، وأكد فيه على أنّ توقيف الممرضة تمّ بموجب مذكرة صادرة عن محكمة تابعة لمجلس القضاء الأعلى، كما طالب البيان مديرية الصحة في دمشق وريفها، بالعودة إلى المحكمة والنيابة العامة، لفهم ملابسات التوقيف بدل اللجوء إلى الإعلام.

كما أوضح من خلال بيان تعقيبي أصدره بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، على أنّ الاجتماع جارٍ مع الأطباء المعنيين لتوضيح أسباب التوقيف، وطالب في بيانه بضرورة إتاحة المجال لعمل القضاء، وعدم إعاقة التحقيق من خلال الضغط الذي تمارسه مديرية الصحة في دمشق وريفها، ونوّه مجلس القضاء الأعلى إلى عدم إمكانية نشر أي معلومات خاصة بالتحقيق في الوقت الراهن.

مجلس القضاء الأعلى
Supreme Judicial Council

البيان (٥)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

إنه وبتاريخ ١٦\١٢\٢٠١٧م أصدرت مديرية الصحة في ريف دمشق بيانا برقم / ١٤٩/ يبين قيام جهة مجهولة باختطاف الممرضة وإن مجلس القضاء الأعلى بحكم مسؤوليته يبين ما يلي :

١.إن هذا التوقيف للممرضة تم من قبل محكمة تتبع لمجلس القضاء الأعلى وفق الأصول بمذكرة إيقاف صادرة عن النيابة العامة في ريف دمشق برقم/ ١٣٢٢/ .

٢. عملية التظلم لأي جهة يمكن أن تتم بأصولها عند المحاكم التابعة للمجلس والمحاكم جاهزة للاستماع لأي شكوى.

٣. يرجى من الأخوة في مديرية صحة دمشق مراجعة المحكمة والنيابة العامة لفهم ملابسات الاعتقال والبعد عن الإعلام ورئاسة المجلس ممثلة بالدكتور محمد دراش والشيخ زين العابدين ابن الحسين جاهزون للاستماع لكافة الشكاوي المقدمة عن أي خطأ تقوم به المحاكم التابعة للمجلس في كافة المناطق المحررة.

٤.ونود تذكير كافة المؤسسات العاملة في المناطق المحررة أن القانون فوق الجميع وأن النظام العادل لا يتم الا بالإلتزام بالقوانين والأنظمة.

واللّه ولي التوفيق

رئيس مجلس القضاء الأعلى
القاضي محمد دراش

١٦/ ١٢/ ٢٠١٧

صورة تظهر البيان الصادر عن مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي أوضح فيه أنّ توقيف المرضة "غضون مرشد" تمّ بناءً على مذكرة قضائية صاردة عن محكمة تابعة له، مصدر الصورة: قناة التلغرام الخاصة بمجلس القضاء الأعلى.

مجلس القضاء الأعلى

Supreme Judicial Council

بيان تعقيبي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

تعقيبا على بيان مجلس القضاء الأعلى رقم ٥ و الصادر بتاريخ ١٦/ ١٢/ ٢٠١٧ والمتضمن توضيحات على حادثة توقيف الممرضة والتي تعمل في قسم الحواضن في مدينة دوما نبين ما يلي :

١. أنه تم الاجتماع مع الأطباء في المركز المذكور لتبيين أسباب إصدار مذكرة التوقيف والتي صدرت بناء على شكاوي عدة من المواطنين .

٢. تم توجيه طلب لمديرية الصحة بضرورة إتاحة حرية العمل للمؤسسة القضائية وعدم التدخل في التحقيقات حيث أن القضاء جهة مستقلة لا يجوز التدخل في عمله ولا الضغط عليه إعلاميا .

٣. لا يمكن لنا كجهة قضائية نشر أي قضية منظورة أمام القضاء حتى يحكم فيها خاصة ما هو متعلق بالنساء .

٣. ندين الأسلوب الذي استخدمته مديرية الصحة والتعامل بفوقية وعدم احترامها للمؤسسات القضائية الرسمية .

٤. نحمل مديرية الصحة كافة الإشكالات الناتجة عن اتخاذ هكذا خطوة والتي من شأنها أن تعطل مجريات التحقيق في القضية.

واللّه ولي التوفيق

رئيس مجلس القضاء الأعلى في ريف دمشق
القاضي زين العابدين ابن الحسين

١٦/ ١٢/ ٢٠١٧

صورة تظهر البيان التعقيبي الذي أصدره مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي أكد فيه على أنّ الاجتماع جارٍ مع الأطباء المعنيين لمعرفة أسباب التوقيف، وطالب فيه بإتاحة المجال أمام عمل القضاء، مصدر الصورة: قناة التلغرام الخاصة بمجلس القضاء الأعلى.

ثالثاً: روايات شهود عيان:

وفقاً لمراسل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فإنّ حادثة توقيف الممرضة "غصون مرشد" أثارت انقساماً بين الأوساط الشعبية في مدينة دوما، مابين مؤيد ومعارض، إذ تحدث البعض عن "مخالفاتها السلوكية" وسوء تعاملها مع الأطفال وذويهم في قسم الحواضن، وفي هذا الصدد اتهمت إحدى الممرضات العاملات في الغوطة الشرقية -والتي رفضت الإفصاح عن اسمها- غصون مرشد بالإهمال والاستهتار ومخالفة القوانين الطبيّة حسب روايتها، وأضافت أنّ هذا الأمر تسبب في وفاة عدد من الأطفال [3]في قسم الحواضن، وأضافت:

"قد لا تكون هذه الوفاة متعمدة كما لايمكن وصفها بالخطأ الطبي نظراً لأن الممرضة ذات خبرة واسعة في هذا المجال، لكن ما أستطيع تأكيده أنها كانت مستهترة لدرجة أنها كانت تقوم بالتدخين قرب الأطفال، ناهيك عن مخالفاتها السلوكية في تعاملها مع الموظفين والأهالي على حد سواء."

وفي شهادة أخرى، أكدت والدة أحد الأطفال الذين توفوا في قسم الحواضن الذي عملت فيه الممرضة "غصون مرشد"، على أنّ طفلها توفي منذ عامين في ذاك القسم دون أن يقدم لها أحد شرحاً كافياً حول أسباب الوفاة، حيث تحدثت لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلة:

"أنجبت طفلي منذ عامين وكانت ولادتي مبكرة، فاضطررت إلى وضع الطفل في قسم الحواضن، حيث قالوا بأنّ عليّ مغادرة المكان حرصاً على سلامة الأطفال، وبأنّ بوسعي العودة بعد ساعتين، لكن وبعد عودتي إلى المشفى أعطوني الطفل وهو متوفى من دون شرح لأسباب الوفاة، ولمّا طالبت بتوضيح أسباب الوفاة، قابلوني بكلام يخلو من اللباقة ويُنافي المهنة الإنسانية التي يتذرعون بها، حينها لم يخطر على بالي بأنّ وفاة طفلي قد تكون غير طبيعية."

محمد العمر وهو أحد موظفي مجلس القضاء الأعلى في الغوطة الشرقية، قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّه ومنذ حوالي الشهر، بدأت ترد إلى القضاء عدة شكاوي بخصوص الممرضة "غصون مرشد"، وكانت معظم هذه الشكاوي من بعض المدنيين إضافة إلى بعض الممرضات، وفي هذا الخصوص تابع قائلاً:

"كان مضمون هذه الشكاوي هو المعاملة السيئة التي كانت تمارسها الممرضة بحق بعض الأطفال وذويهم في قسم الحواضن، إضافة إلى تورطها بمشاكل أخلاقية، وعلى إثر ذلك قمنا بإجراء دراسة من خلال مكتب البحث والتحري الخاص بنا، ولدى ورود الدراسة التي أكدت قيامها بالتدخين داخل النقطة الطبية، وتلفظها بألفاظ نابية بشكل متكرر، فضلاً عن ورود عدة شكاوي فحواها الإهمال المتعمد لبعض الأطفال ما أدى إلى وفاتهم، وبناءً على كل ذلك قررنا القبض عليها وإحضارها موجودة بموجب مذكرة قبض، حيث تمّ إحضارها عند الساعة (10:00) صباحاً وإلقاء القبض عليها بواسطة الأمن الجنائي، وعند إجراء الاستجواب الأول تقرر توقيفها لدينا وأعلمنا مدير المكتب الطبي "أبو راتب الشامي" بذلك، لنتفاجأ بعد ذلك بصدور بيانات عن مديرية الصحة في دمشق وريفها تهاجم القضاء بقضية الموقوفة "غصون مرشد". وحالياً انتهى التحقيق الأولي معها، وتقرّر تحويلها إلى قاضي التحقيق بجرم الإهمال الوظيفي المتسبب بوفاة أطفال فضلاً عن مخالفة الآداب العامة وقيامها بأفعال منافية للحياء، وهي الآن قيد التحقيق."

[3] لم تستطع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة التحقق من المزاعم التي تقول بأنّ أسباب الوفاة كانت بسبب إهمال أو استهتار الممرضة.

ومن جهته كان مجلس القضاء الأعلى في الغوطة الشرقية، قد أبدى استعداده لاستقبال أي شكوى موجهة من ذوي الأطفال الذين توفوا في قسم الحواضن في مشفى التوليد الكائن في مدينة دوما، وعلى إثر ذلك تتابعت الشكاوي إليه، وكان من بين تلك الشكاوي وفاة طفلة تدعى "عائشة خلدون السلطة" في قسم الحواضن دون أن يتم تحديد زمن وفاتها.

صورة تظهر الطفلة "عائشة خلدون السطلة" والتي قيل أنها توفت في قسم الحواضن في مشفى التوليد الكائن في مدينة دوما، مصدر الصورة: قناة التلغرام الخاصة بشبكة أخبار أوسط.

رابعاً: روايات شهود عيان مغايرة:

وفي المقابل، كان هنالك شهادات وإفادات نفت ماذكر سابقاً، إذ أكدّ الناطق الرسمي باسم مديرية الصحة في دمشق وريفها الدكتور "فايز عرابي"، موضحاً لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ اعتقال المعرضة "غصون مرشد" تمّ لأسباب غير معلومة حتى هذه اللحظة، مشيراً إلى أنّ مدير الصحة في دمشق وريفها قام بالتواصل مع القضاء بخصوص هذه القضية، لكن حتى الآن لا يوجد ماهو رسمي بهذا الخصوص، وأضاف قائلاً:

"الأمر بشكل عام هو اعتقال لسبب لا نعلمه، إلا أنّ الطريقة لم تكن لائقة باعتقال فتاة بشكل أساسي، وأما عن موقف المديرية فإنّ الدائرة القانونية في مديرية الصحة في دمشق وريفها تتابع بشكل يومي ملف القضية المتعلقة بإيقاف المعرضة رئيسة قسم التمريض في قسم الحواضن حيث كانت آخر مراجعة للقضاء بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، وذلك من أجل الاطلاع على اللائحة الاتهامية بحق الموقوفة، حيث تلقينا وعداً من رئيس النيابة باطلاعنا على الاتهامات والأدلة الموجهة لها يوم السبت القادم والموافق 23 كانون الأول/ديسمبر 2017."

وبدروه قال أحد ناشطي مدينة دوما (رفض الإفصاح عن اسمه لأسباب أمنية) بأنّ المعرضة "غصون مرشد" كانت قد تعرضت للاعتقال بأسلوب "الخطف" من قبل عناصر جيش الإسلام، وذلك خلال طريق عودتها من النقطة الطبية إلى منزلها في المدينة، وفي هذا الخصوص تحدث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"إن أردنا التكلم بلغة القانون، فلا شك أنّ كافة التهم الموجهة إلى المعرضة باطلة، بما أنّ عملية التوقيف لم تجرِ بطريقة قانونية، أما بالنسبة لتهم قتل الأطفال التي وجهت ضدها، فإنّ المعرضة "غصون" لاتتحمل أي مسؤولية، ولا سيما أنها المشرفة على قسم الحواضن، وليست المسؤولة عن النقطة الطبية، وإن حدثت أية أخطاء فيجب محاسبة المسؤول عن النقطة الطبية، كما أنّ غصون كانت شديدة الانتقاد وليست راضية عن الانتهاكات التي يقوم بها جيش الإسلام في الغوطة الشرقية، ومن المعروف أن أي شخص يقوم بانتقاد جيش الإسلام فإنه سيكون عرضة للاعتقال، لكن هناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها، وهي أن جيش الإسلام يحاول أن يبسط سيطرته على جميع مفاصل الحياة في الغوطة، وقد تمكن بالفعل من السيطرة على المجلس المحلي في مدينة دوما وسلك الشرطة والقضاء، وربما يريد حالياً بسط سيطرته على النقطة الطبية، فالسيطرة عليها والادعاء بأنّ جيش الإسلام هو من يقوم بعلاج الأطفال وتأمين المواد الطبية، سوف يكسبه تأييداً شعبياً بما أنه خسر الكثير من المؤيدين في الفترة الأخيرة، وحسب المعلومات المتوافرة لديّ بأنّ جيش الإسلام قام بتوظيف أشخاص محسوبين عليه في النقطة الطبية وعلى إثر ذلك تمّ كتابة تقارير كيدية بحق المعرضة غصون من أجل التحضير لاعتقالها.

وفي شهادة متقاطعة، أكدّ أحد ناشطي مدينة دوما- رفض الكشف عن اسمه الحقيقي أيضاً لأسباب أمنية- بأنّ المعرضة "غصون مرشد" كانت قد تعرضت للاعتقال بأسلوب الخطف من قبل عناصر جيش الإسلام، مشيراً إلى أنّ الأخير أنكر بداية الأمر وتنصل من مسؤولية اعتقالها، ليخرج في اليوم التالي ويقول بأنها محتجزة في أحد المكاتب الأمنية في مدينة دوما، وحول التهم الموجهة ضدها أضاف قائلاً:

"علمنا لاحقاً أنّ التهم الموجهة ضد "غضون" هي قتل الأطفال واستخدام السحر والشعوذة، لكن هذه التهم هي تهم كيدية تماماً، وأعتقد أن ذلك جاء نتيجة انتقاداتها الحادة لجيش الإسلام، كما أنّ هنالك أقاويل تفيد بوجود خلاف كان قد نشب مابين المعرضة غصون ووالدة أحد القادة في جيش الإسلام، ويجب ألا ننسى بأنّ جيش الإسلام يسيطر على جميع المؤسسات في دوما، سواء على المجلس الأعلى للقضاء، أو الأمن الجنائي أو غيره."

قالت إحدى المصادر الموثوقة من دوما لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تعقيباً على الحادثة ما يلي:

"خرجت غصون من قسم الحواضن في حوالي الساعة العاشرة صباحاً، من أجل شراء بعض القهوة، واختفت آثارها بعد ذلك، مما سبب استنفار كل الأطباء الموجودين في المركز، حيث بدأوا السؤال عنها في جميع الأماكن، بعد ذلك اتصل بعض الأشخاص على المكتب الأمني التابع لجيش الإسلام مستفسرين عن الممرضة، لكنّ المكتب نفى وجودها عندهم، وفقط بعد دقائق عادت الشرطة التابعة لجيش الإسلام بالتواصل مع نفس الأشخاص وأخبرتهم بأنّ غصون موجودة لديهم. وهذه الحادثة هي حادثة خطف، حيث تم خطفها من الشارع وبطريقة غير لبقة. بعد ذلك قاموا بتفتيش جوالها الشخصي، وبناءً على المواد التي كانت موجودة في جهاز الموبايل الخاص بها بدأ بناء وسرد التهم بحقّها. أمّا بخصوص موضوع قتل الأطفال فهو موضوع طبّي مهني، يجب التحقق منه من قبل أطباء وهم لا يمتكلون هذه الخبرة الطبّية. أيضاً هنالك نقطة مهمّة وهي أنّهم قاموا بتفتيش جوالها ورؤية محادثاتها الشخصية، وبناءاً عليها زادوا قائمة التهم. عدا عن ذلك فقد حاول جيش الإسلام تشويه سمعة كل من حاول مساندة غصون، وخاصة من الأطباء و النشطاء المساندين لقضيتها. وكانت أحد التهم الموجهّة لها هي "قتل أطفال السنّة"."

يذكر أن الناطق الرسمي باسم مديرية الصحة في ريف دمشق، الدكتور "فايز عرابي" قد ذكر لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن الدائرة القانونية الموكلة بمتابعة قضية غصون قد تلقت وعداً من القضاء بالاطلاع على مجريات التحقيق، وهو ما تمّ بالفعل في يوم السبت 23 كانون الأول/ ديسمبر 2017، ليتم في اليوم التالي الأحد 24 كانون الأول/ ديسمبر 2017، إطلاق سراح غصون ع"لى ذمة التحقيق" دون صدور أي بيان رسمي من قبل الجهة القضائية بخصوص التهم الموجهة إليها.